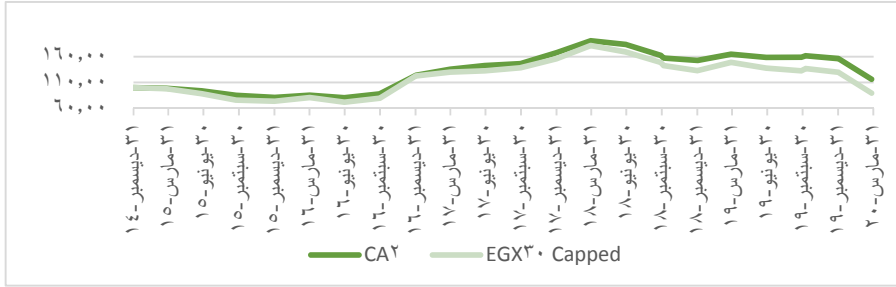
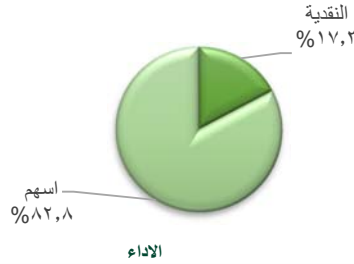


محفظه الصندوق

أداء الصندوق

| الفترة | الأداء |
|-----------------------------|--------|
| الربع الأول ٢٠٢٠ | -٢٥,٧% |
| المثلث منذ بداية العام ٢٠٢٠ | -٢٥,٧% |
| ٢٠١٩ | ٢,٤% |
| منذ ٥ سنوات | ١٧,٦% |
| منذ التأسيس | ٥٩٩,٢% |

توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الأول لعام ٢٠٢٠

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس المال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أئون الخزائنة وسندات الخزائنة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقا للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوتيفة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ٥ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

| | |
|------------------------------|------------------|
| نوع الصندوق | أسواق أسهم مفتوح |
| تاريخ التأسيس | أبريل ١٩٩٧ |
| سعر الوتيفة ج.م | ١٣٨,٧٣ |
| اجمالي التوزيعات منذ التأسيس | ١٠٨ |
| كود الصندوق في Bloomberg | EFGCRAI |
| كود ISIN الخاص بالصندوق | ٦٥٠٧٧٥٦٤ |

مدير الاستثمار

| | |
|----------------------|------------------------|
| شركة الإدارة | هيرميس لإدارة الصناديق |
| مدير الاستثمار | نبيل موسى |
| مساعد مدير الاستثمار | مصطفى عامر |

بيانات التواصل

| | |
|-----------------------|---|
| بنك كريدي اجريكول مصر | ١٩٠٧٧ |
| تليفون | ١٩٠٧٧ |
| فاكس | +٢٠٢- ٢٣٣٨٠٥٨٤ |
| العنوان الالكتروني | http://www.ca-egypt.com/ |

تحليل السوق

أداء سوق والاستراتيجية

انخفض مؤشر سوق EGX30 بحوالي ٣١,٢% منذ بداية عام ٢٠٢٠ وبحوالي ٤٧,٨% منذ أعلى مستوى وصل اليه المؤشر في أبريل ٢٠١٨، يرجع هذا الانخفاض متمشيا مع أداء مؤشر الأسواق الناشئة الذي انخفض بـ ٢٣,٩% منذ بداية عام ٢٠٢٠ و ٣٣,٣% منذ أعلى مستوى وصل اليه المؤشر في عام ٢٠١٨.

الأسباب الأساسية لنزول السوق هي: (١) انتشار فيروس كورونا وتوقعات بتأثيره على الاقتصاد العالمي ومخاوف من الدخول في ركود عالمي، (٢) التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين، (٣) تأثير حرب النفط على اقتصاد الدول الناشئة.

نتيجة لذلك، نلاحظ أن يتأثر أداء السوق المصري بشكل ملحوظ بأداء الأسواق الناشئة خصوصا في الفترات التي تشهد تقلبات حيث تشهد استردادات، بالإضافة الي تشغيل هامش البيع مما يؤدي الي ضغط أكثر على السوق.

نعتقد أن أسواق الأسهم سوف تستمر في فترة التقلبات الراهنة لمدة ٦-٣ أشهر حتى يتراجع الاقتصاد العالمي الي الأمان مرة أخرى.

نعتقد أن توقف الحركة التجارية حاليا في العديد من دول العالم بالإضافة إلى الحرب التجارية الخاصة بأسعار البترول سيكون لها تأثير سلبي على نسب نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي نفضل أن نركز استثمارنا في القطاعات التي تعتمد على الطلب المحلي أكثر من الطلب الخارجي. وبناء عليه سنقوم بتعزيز استثمارنا في القطاعات التالية:

قطاع البنوك: يتميز القطاع البنكي بصلاية المركز المالي بالإضافة إلى قدرة البنوك على تنويع استثماراتها بين الاقراض و شراء أئون الخزائنة في ظل حاجة الحكومة للاقتراض بصفة دورية لتغطية عجز الموازنة.

قطاع الأغذية والمشروبات: يتميز القطاع بالاعتماد على الاستهلاك المحلي في ظل ارتفاع نسبة السكان إلى ما فوق ١٠٠ مليون نسمة في حاجة إلى مواد غذائية حتى في أوقات انخفاض النمو الاقتصادي.

قطاعي الصحة والتعليم: يتميز القطاعان كما قطاع الأغذية والمشروبات بالاعتماد على الاستهلاك المحلي في ظل ارتفاع نسبة السكان و عدم قدرة الدولة على توفير هذه الخدمات لجميع السكان.

الاقتصاد المصري

اجتمعت أعضاء لجنة السياسة النقدية في اجتماع استثنائي وقررت خفض أسعار الفائدة الأساسية بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصبح سعري عائد الإيداع والاقراض ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي، مما يعني اجمالي تخفيضات بحوالي ٩٥٠ نقطة أساس منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨. وضح البنك المركزي أن الهدف القرار الي دعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته، أخذا في الاعتبار التوقعات المستقبلية للتضخم البالغ ٩,٠% (+/-) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠.

أعلنت الحكومة المصرية بتخفيض توقعاتها لنمو اجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ الي ٥,١% من ٥,٦% بسبب تأثير فيروس الكوفيد-١٩ على الاقتصاد. وأوضحت الحكومة أن بلغ نمو اجمالي الناتج المحلي ٥,٦% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الي ٥,٢% خلال الربع الثالث من ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٤,٠% خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. وعلاوة على ذلك تتوقع الحكومة أن ينمو الاقتصاد بـ ٤,٢% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بالمقارنة بالتوقعات الأولية ٦,٠% ويرجع ذلك للتحكم في انتشار فيروس كوفيد-١٩ قبل شهر يوليو.

أعلنت الحكومة عن خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة (صناعات الحديد والأسمنت) عند ٤,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية، و ٥,٥ دولار للوحدة الحرارية للصناعات الثقيلة. كما تقرر خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة ١٠ قروش للكيلو وات. وترجع هذه القرارات لدعم قطاع الصناعة وكذا مواجهة الضغوط العالمية بسبب انتشار فيروس كوفيد-١٩، والحد من آثارها السلبية المتوقعة بنظر الإمكان.

انخفض احتياطي النقد الأجنبي ليصل إلى ٤٠,١٠ مليار دولار في شهر مارس ٢٠٢٠ من ٤٥,٥١ مليار دولار في شهر فبراير ٢٠٢٠ مما يعني نسبة تغطية للواردات تبلغ ٧,٦ مرات.

انخفض معدل التضخم في شهر مارس ٢٠٢٠ ليصل إلى ٥,١% بالمقارنة بـ ٥,٣% في شهر فبراير ٢٠٢٠، ويرجع ذلك الي تراجع أسعار الغذاء ١,٧% مقارنة بالعام الماضي، أساسا الخضروات التي تراجعت بحوالي ٩% خلال الشهر.